دور الحوافز الضريبيه فى تنميه الاقتصاد الأخضر فى المغرب دراسه تحليليه

[٢٣]

أحمد فؤاد مندور[١]– ايمان السعيد[٢]– سمر شكرى محمود شاهين[٣]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٣) مصلحة الضرائب المصريه

المستخلص

مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى بدأ يظهر مفهوما لاقتصاد الأخضر، وإذا نظرنا الى المغرب كنموذج لدوله فقيره ناميه نجد أنها تواجه مجموعة كبيرة من التحديات الضخمة فهى على سبيل المثال لا الحصر: التخفيف من حدة الفقر، استحداث فرص عمل إضافية، كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة، وضع استيراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الضرائب (لما تمتلكه من حوافز سواء ايجابيه أو سلبيه) فى تنميه قطاعى التصنيع الأخضر والطاقه المتجدده فى المغرب وقداستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفرضيات، وقد تمثل مجتمع الدراسة فى دولة المغرب وكانت عينة الدراسة عباره عن بيانات خاصه بالضرائب والتصنيع الأخضر والطاقه المتجدده، تم تجميعها من إحصاءات البنك الدولى ووكاله الطاقه الدوليه وذلك عن الفتره من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤، وكانت الأدوات المستخدمه هىبعض الأساليب الإحصائيه مثل: معامل الارتباط البسيط لبيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد بطريقة الانحدار التدريجى stepwise regression.

وقد أوضحت النتائج الآتى:

١. الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات) يؤثرا على انبعاثات CO_2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء (% من أجمالى أحتراق الوقود) بنسبة ٧٩,٤%.
٢. الضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات) تؤثر على حصه الصناعه فى إجمالى الاستهلاك النهائى للطاقه (%) بنسبة ٧٠,٧% .
٣. إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه تؤثر على إجمالى الإنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (Mtoe) بنسبة ٩٤,٢% .

وفي ضوء ذلك خلصت الدراسة الى عدة توصيات أهمها: ادراج التكاليف البيئيه والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة أو عن طريق مخططات أرخص قابلة للتداول.
الاقتصاد الأخضر بالمغرب – الطاقه المتجدده بالمغرب – الحوافز الضريبيه بالمغرب.

مقدمه البحث

نظر التزايد المخاطر البيئية لم تعد المفاهيم الاقتصادية «القديمة» التي أهملت أهمية البعد البيئي في التنمية الاقتصادية ملائمة للتحليل الاقتصادي؛ إذ تمّ صياغة مفاهيم اقتصادية «جديدة» (الاقتصاد الأخضر) من أجل تصحيح الاختلالات البيئية ويربط مصطلح «الاقتصاد الأخضر» بين الاقتصاد والبيئة، ويُعرف بشكل عام بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسه على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري(محمد عبد القادر، ٢٠١٤)، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد البنى والذي أساسه يقوم على استخدام الوقود الاحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي.

أن العالم يواجهه حاليا تحديا كبيرا لأن هذا الأستخدام للطاقه وإمدادات الطاقه غير مستدام بيئيا، وفقا لوكاله الطاقه الدوليه [IEA]، مجموع الأستهلاك الصافى للكهرباء فى العالم فضلا عن توليد الكهرباء فى تزايد مستمر، كان توليد الكهرباء فى العالم ١٤٧٨١ مليار كيلو واط / ساعه فى عام ٢٠٠٣، ومن المتوقع أن يكون ٢١٦٩٩، ٣٠١١٦ مليار كيلو واط / ساعه فى عام ٢٠١٥، ٢٠٣٠ على التوالى (بمعدل زياده ٢,٧ % سنويا)، الأنبعاثات الناجمه عن توليد الكهرباء (الغازات الدفينه) تمثل حوالى ٤٠ %من إجمالى الأنبعاثات حيث يستند ٨٠ % من أنتاج الكهرباء على الوقود الاحفورى وخاصه الفحم والنفط، فإن إستدامه قطاع الطاقه لديها بالتأكيد تأثير كبير على القدره التنافسيه للاقتصاد ودخل المواطن والتنميه التكنولوجيه .(IEA statistics , 2011)

ومن هنا كان ضروريا التوجه الى الاقتصاد الاخضر، فهو اقتصاد يوجه فيه النمو فى الدخل والعماله بواسطة استثمارات فى القطاعين العام والخاص من شأنها ان تؤدى الى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الاحيائى وتدهور النظام الايكولوجى، وهذه الاستثمارات هى ايضا تكون موجهه بدوافع تنامى الطلب فى الاسواق على السلع والخدمات الخضراء والابتكارات التكنولوجيه، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يخص ان تكون الاسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية.

مشكله البحث

تتسم سياسات معظم الدول النامية ومنها المغرب بالثبات وعدم الحدائة وتماسكها بالنماذج الكلاسيكيه للإدارة وترتب على ذلك إعاقة الأنتقال الى الأقتصاد الأخضر، وعند معاينة الاوضاع التى يعيشها المجتمع المغربى يتبين انهيسعى الى احداث ثقافة تغيير منهجيه ذات رؤية استشراقية للمستقبل شاملة لنواحى الحياه كافه ولكن لايزال التخطيط باشكاله المختلفة غائبا عنها، لذا فأن المغرب تحتاج الى عملية شامله لارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن استغلال الطاقات والموارد التى تتوفر لديها والكامنه والموجوده وتوظيفها للأفضل، مع مراعاة حقوق الأجيال القادمه.

تقع المملكه المغربيه فى منطقه المغرب العربى شمال أفريقيا على سواحل المحيط الأطلسى والبحر الأبيض المتوسط على الحدود الشرقيه مع الجزائر، كما أن هناك مضيق ضيق من المياه يفصل بينها وبين اسبانيا فى الشمال، زاد عدد سكان المغرب أكثر من ثلاثه أضعاف على مستوى السنوات الـ ٥٠ الماضيه مما أدى الى وضع الموارد الطبيعيه للبلاد تحت ضغط.

فى الوقت الحاضر تستورد المغرب نحو ٩٦ % من أمداداتها من موارد الطاقه، ارتفع استهلاك الطاقه بمعدل سنوى متوسط قدره ٥,٧ % خلال الفتره من ٢٠٠٢ – ٢٠١١ (Supersberger N, Fuhrer L,2011)، هذا الاعتماد على واردات الطاقه يجعل المغرب عرضه للزيادات فى أسعار الوقود الأوليه ووضع عبئا ماليا ثقيلا على الميزانيه الوطنيه، ومن

المثير للأهتمام أن نلاحظ أن (وزاره الطاقه والمعادن والماء والبيئه) تقدر سيناريوهين لمعدل نمو الطلب على الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠، السيناريو الأول هو " القاعده " بمعنى معدل نمو الكهرباء ٦,٩ % سنويا، أى أنه ضعف حموله الطلب تقريبا فى عام ٢٠١٠، والسيناريو الثاني هو " التخريبيه أو الفوضاويه " مع معدل نمو سنوى بلغ ٨,٧ % وهذا يعنى أن الطلب على الكهرباء سيزداد بمعامل ٢,٣ بحلول عام ٢٠٢٠، مما يجعل الحمل الأقصى للمتوسط اليومى حيث ارتفع من أقل من ٤٠٠٠ ميجاوات فى عام ٢٠١٠ الى حوالى ٩٠٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠٢٠ .(MEMEE , 2011).

وبالتالى فإن المغرب يواجها فى المستقبل تكاليف ضخمه للطاقه إذا استمرت الأسعار فى الزياده، تحديات الطاقه الرئيسيه بالنسبه للمغرب هى كيف يمكن تحقيق إمدادات آمنه ومستقره وخفض فاتوره الطاقه فى البلاد والذى له تأثير سلبى للغايه على عجزها التجارى .

أظهر التنبؤ بالتغير المناخى ودراسات الأحترار العالمى أن المغرب من بين البلدان التى من المرجح أن تكون مهدده بسبب التغير المناخى وفقا (الهيئه الحكوميه الدوليه المعنيه بتغير المناخ) IPCC، عند وضع سيناريوهات المناخ فى المغرب يكشف عن وجود أتجاه نحو زياده فى متوسط درجات الحراره السنويه (بين ٠,٦ درجه مئويه و١,١ درجه مئويه)، وكذلك أنخفاض فى متوسط حجم الأمطار السنويه بنحو ٤ % فى عام ٢٠٢٠ مقارنة مع مستويات عام ٢٠٠٠ (Schilling J, Freier KP, Hertige E, Scheffrana J , 2012)

ووفقاً لوكاله الطاقه الدوليه، قدرت انبعاثات الغازات الدفينه فى المغرب من احتراق الوقود بنحو ٥٠,٢ tM– CO2 فى عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن يرتفع بسرعه (أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٢٠)، ومن المقرر أساسا أن ينمو القطاع السكانى وقطاع الطاقه بهذه الزيادة.

مما ذكر أعلاه يتضح أن آليه التنميه النظيفه هو نهج أساسي لدعم جهود الانتقال نحو اقتصاد أخضر يحترم التوازنات البيئية والقادر على توفير فرص جديدة لإنتاج الثروات ومناصب الشغل المستدامة، حيث أن المغرب من البلدان الناشئه التى تفتقر عاده للوقود

الأحفورى، ولكن تمتلك امكانيات كبيره للطاقه المتجدده، وخاصه موارد الطاقه الشمسيه وطاقه الرياح.

غير أن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات الماليه لاتاحة الانتقال العادل والناجح الى الاقتصاد الاخضر ويمكن أن تشمل هذه التدابير استخدام الضرائب لما بها من حوافز ضريبيه تشجع الاستثمار والابتكار فى الأنشطة الخضراء ومعالجه تشوهات كبيره فى الأسعار تضعف الاستثمار الأخضر أو تسهم فى عدم زيادته وذلك عن طريق ادراج التكاليف البيئيه والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة.

أسئلة البحث

وأمام هذه المعطيات فإن التساؤل المطروح الذى يشكل محور الدراسه هو: ما الأجراءات أو الأليات الكفيله بتنميه الاقتصاد الأخضر فى المغرب؟

١- ما الدور الذى تقوم به الحوافز الضريبيه فى تخفيض انبعاثات ثانى أكسيد الكربون؟

٢- ما الدور الذى تقوم به الحوافز الضريبيه فى ترشيد الاستهلاك النهائي للطاقه؟

٣- ما الدور الذى تقوم به الحوافز الضريبيه فى زياده الانتاج من مصادر الطاقه المتجدده؟

أهداف البحث

- تحليل دور الحوافز الضريبيه فى تنميه التصنيع الأخضر بالمغرب.
- دراسه دور الحوافز الضريبيه فى تنميه قطاع الطاقه المتجدده بالمغرب.

فروض البحث

لما كان هدف البحث دراسه دور الحوافز الضريبيه فى تنميه الاقتصاد الاخضر فى المغرب فأن البحث يقوم على اختبار مـدى صحه الفروض التالية:

الفرض الاول: لا توجد علاقه معنوية بين الحوافز الضريبية وتنمية التصنيع الأخضر بالمغرب.

الفرض الثاني: لاتوجد علاقه معنوية بين الحوافز الضريبية وتنمية الطاقه المتجددة بالمغرب.

حدود البحث

الحدود الزمنيه: سنركز فى بحثنا على الفتره الزمنيه من سنه ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤، حيث أزدهر خلال هذه الفتره مفاهيم مثل الأقتصاد الأخضر والتنميه المستدامه والتغير المناخى وأحتلت هذه المفاهيم مساحات واسعه من أجنده قاده العالم، كما ان هذه الفتره ستكون كافيه لإجراء الدراسه التحليليه المطلوبه للوقوف على طبيعه المتغيرات واستخلاص دلالتها.

الحدود المكانية: تم اختيار المملكه المغربيه كنموذج لدوله ناميه تسعى نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون تمتلك استيراتيجيه وطنيه للطاقه مع التركيز على تنمية الطاقات المتجدده، وتعزيز كفاءة الطاقه، ويرجع ذلك أساسا الى توافر الموارد المتجدده.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفى التحليلي العلمى الذي يساعد على عرض مشكلة الدراسة وأهدافها وفروضها، ويتم جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها ونصل عن طريق ذلك إلى إصدار التوصيات.

أهميه البحث

تكمن أهميه هذا البحث في تسليط الضوء على أداه من أهم أدوات السياسه الماليه للدوله وهى الضرائب ودراسة تأثير استخدام أحد مكونات النظام الضريبى وهى الحوافـز الضـريبيه لمساعده الدولـه الناميه (المغرب) لخضرنه اقتصادها.

المصطلحات والمفاهيم

الحوافز الضريبيه: ميزة اقتصادية قابلة للتقدير تقدم لفعالية انتاجية معينة او لانواع من الفعاليات وبتوجيه من الحكومات لتشجيعها للتصرف بالشكل المرغوب وتهدف الى زيادة معدل العائد او تخفيف حزمة التكاليف.(اميرة حسب الله محمد، ٢٠٠٥)

الاقتصاد الأخضر: عرفبرنامج الأمم المتحده للبيئه (UNEP) الأقتصاد الأخضر بأنه: " الأقتصاد الذى يؤدى إلى تحسين رفاه الإنسان والحد من عدم المساواه على المدى البعيد، من دون تعريض الأجيال المستقبليه لمخاطر تدهور النظم البيئيه ولندرة الموارد الإيكولوجيه البيئيه " (الأسكوا، ٢٠١١)

الطاقه المتجدده: فهى الطاقات التى نحصل عليها من خلال تيارات الطاقه التى يتكرر وجودها فى الطبيعه على نحو تلقائي ودوري، وهى بذلك على عكس الطاقات غير المتجدده الموجوده غالبا فى مخزون جامد فى الارض لا يمكن الافاده منها ألا بعد تدخل الانسان لأخراجها منه (Ciolkosz Daniel، ٢٠١٦)

الدراسات السابقه

١. **دراسة هدى فوزي عبد العال ٢٠١٤:** حيث أبرزت الباحثه أهميه الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بمختلف آدواته فى التأثير الإيجابى على قرارات الوحدات الأقتصاديه من أجل تخفيض مستويات التلوث الى حدود مقبوله، وتوصلت الى أن الحافز الضريبي ما هو إلا آداه فاعليتها تتوقف على من يستعمل هذه الآداه، وأن سياسه الحوافز الضريبيه لا تتعارض مع مبدأ العداله، إذ أنها تمنح بهدف تحقيق العداله النهائيه بين المنشأت الصناعيه، كما أن الحوافز الضريبيه يمكن أن تلعب دورا هاما إذا ما أحسن اختيار آدواتها بما يوفر حافزا لمصادر التلوث سواء كانت منشأت أم أفراد لتخفيض ما يصدر عنها من وحدات تلوث.

٢. **نجاة النيش ٢٠٠١:** حيث تم تسليط الضوء على التأثيرات الأيجابيه والسلبيه لأستخدام الطاقه على الجانبين التنموى والبيئي ومتطلبات كفاءه وترشيد الأستهلاك لخدمه التنميه المستديمه، وتوصلت الى ضرورة محابهه الآثار السلبيه للطاقه وأحلال الطاقات المتجدده بصوره خاصه فى الوطن العربي لعزيز أستدامه موارده الناضبه .

٣. **T.kousksou *et al* ٢٠١٥:** حيث يستعرض استيراتيجيات الحكومه المغربيه لتحقيق التنميه المستدامه والقائمه على تشجيع استخدام الطاقات المتجدده وكفاءه الطاقه، وتم التوصل الى أن المغرب تمتلك استيراتيجيه وطنيه للطاقه مما يضع المغرب من بين البلدان الأكثر طموحا فى جميع أنحاء العالم فى تعزيز التنميه المستدامه، ونتيجه لذلك فقد كان للمغرب نقطة محوريه فى استثمارات كبيره فى مجال الطاقه المتجدده ويرجع ذلك أساسا الى توافر الموارد المتجدده.

٤. **Erin Elizabeth Troland ٢٠١٥** : حيث تم تسليط الضوء على الأنفاق العام والضرائب فى الدول الناميه والدور الذى يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بمختلف آدواته فى التأثير الأيجابى على السياسات الأقتصاديه وحريه التجاره لهذه الدول.

لأجل الوصول الى أهدف البحث فقد قسم الى ثلاث أجزاء هي:

١. الاقتصاد الاخضر بالمغرب.
٢. الاستراتيجية الطاقية والطاقه المتجدده بالمغرب.
٣. الحوافز الضريبيه بالمغرب.

الاقتصاد الاخضر بالمغرب

الاقتصاد الأخضر يعد أحد الرهانات الرئيسية التي انخرط فيها المغرب، أكدت وثيقة نشرتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (مكتب شمال إفريقيا) التابعة للأمم المتحدة، أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر المعتمد من قبل المغرب، يشكل هدفا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة، وجاء في هذه الوثيقة، التي حملت عنوان "الاقتصاد الأخضر في المغرب"، أن الإكراهات البيئية (إجهاد مائي، تدهور البيئة، التبعية الطاقية ،تعدد أشكال التلوث، الهشاشة إزاء تغير

المناخ)، فرضت إعادة توجيه النموذج الاقتصادي نحو اقتصاد أخضر ومدمج يستند إلى القطاع الخاص وقادر على توفير فرص الشغل وتقليص الفقر وتسوية اختلالات التنمية الترابية.

وفي معرض تطرق الوثيقة للجانب المتعلق بالاستثمارات الخضراء، أوضحت أن المغرب يسير في هذا التوجه، حيث جرى إقرار الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة ٢٠١٢، وكذا القانون الإطار ١٢/ ٩٩ بمثابة ميثاق البيئة والتنمية المستدامة سنة ٢٠١٤.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى اعتماد خارطة الطريق للنمو الأخضر والتنمية الترابية، وذلك في إطار أنشطة مجموعة التركيز التي يقودها المغرب، والتي سميت ب "مبادرة منطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي من أجل الحكامة (٢٠١١ / ٢٠١٥) " .

وبخصوص رهانات برنامج تطوير الطاقات المتجددة، أبرزت الوثيقة أن الهدف من هذا البرنامج هو إنتاج ٦ آلاف ميغاواط، وذلك باستثمارات حددت في ١٠٠ مليار درهم، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن إنجاز هذا البرنامج سيمكن من تفادي انبعاث ٥ر٢ مليون طن من ثاني أوكسيد الكربون سنويا.

وتقدر إمكانات خلق فرص العمل التي يمكن لمسالك الطاقات المتجددة في المغرب خلقها بأكثر من ٢٧ ألف فرصة في أفق سنة ٢٠٢٠، وتسعى الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع البناء والصناعة والنقل إلى تقليص فاتورة الطاقة بنحو ١٥ في المئة بحلول سنة ٢٠٣٠، الأمر الذي سيمكن من توفير أكثر من ٢٢٨ جيغاواط في السنة ويتطلب استثماراً يفوق ٢١ بليون درهم (٢،٤ بليون دولار)، مع إمكان خلق ٤٠ ألف فرصة عمل في هذا القطاع في أفق سنة ٢٠٢٠.

أما المخطط الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة، الذي تبلغ ميزانيته ٤٣ بليون درهم (٤،٨ بليون دولار)، فإنه يسعى في أفق سنة ٢٠٢٠ إلى رفع حجم الربط بشبكة التطهير إلى ٨٠ في المئة في الوسط الحضري، ورفع نسبة تصفية المياه العادمة الى ٦٠ في المئة، مع تشجيع إعادة استعمال المياه العادمة المصفاة، وسيتيح خلق أكثر من ١٠ آلاف

فرصة عمل مباشر، زيادة على الفرص المتوقعة في المسلك الصناعي المتعلق بإنتاج المعدات.

ويستهدف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية تحسين تجميع هذه النفايات والحد المناسب منها، وتأهيل المكبات الموجودة، وإقامة مكبات جديدة مراقبة، وتشجيع مسالك الفرز، وإعادة الاستعمال، وتدوير النفايات، وتقدر الميزانية الإجمالية لهذا البرنامج بنحو ٣٧ بليون درهم (٤ بلايين دولار) على مدى ١٥ سنة، ومن شأنه أن ينتج ١١ ألف فرصة عمل مباشر . (شكيب بنموسى (٢٠١٢).

وفيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية الدولية تدل على التقدم المحرز:

- الرتبة ٨١ من أصل ١٧٨ دولة في مؤشر الأداء البيئي (٢٠١٤)
- الرتبة الخامسة بين بلدان إفريقيا، بعد تونس (الرتبة الثالثة)، والجزائر (الرتبة الرابعة)، وقبل مصر (الرتبة السابعة)، وليبيا (الرتبة العاشرة) في مؤشر أداء الهندسة الطاقية العالمية ٢٠١٤
- الرائد في المنطقة العربية (٧١ نقطة)، تليه مصر (٥٣ نقطة)، وتونس (٤٧ نقطة)، والجزائر (٤٥ نقطة)، والسودان (٢٥ نقطة)، وليبيا (٢٠ نقطة)، في تنمية الطاقات المتجددة، حسب مؤشر الطاقة المستقبلية العربي (٢٠١٣)
- رائد في مكافحة الأحتباس الحراري في أفريقيا وفي العالم العربي، إذ يحتل الرتبة الخامسة عشرة من أصل ٥٨، أي أنه قفز ١٥ مرتبة مقارنة مع تصنيف سنة ٢٠١٣
- تم اختيار مدينة الرباط مدينة خضراء سنة ٢٠١٠ من بين ١٥ مدينة في العالم، في إطار "مبادرة مائة مدينة" الخاصة بتمويل الأمم المتحدة – السكن وتم إدماجها ضمن التراث العالمي لليونسكو سنة ٢٠١٢ . (الأمم المتحده – مكتب شمال أفريقيا، ٢٠١٢)

وهناك مبادرات مهمة في طور الإنجاز من أجل:

- الزيادة في الاستثمارات الخضراء عبر تعزيز التعاون الدولي وتعبئة القطاع الخاص والموارد العمومية الداخلية
- تشجيع سياسة صناعية قادرة على توفير فرص الشغل

- تعزيز الكفاءات والابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء.

ومن المتوقع أن تغذي الدروس المستخلصة من المبادرات والبرامج القطاعية الجاري تنفيذها التفكير وانتقاء الخيارات في إطار الأعداد لأستراتيجية ضرورية شاملة تهيكل الاقتصاد الأخضر تتضمن تحويلا لا مناص منه للنسيج الأنتاجي، وإنعاش سوق الشغل، والأبتكار والبعد الترابي.

الاستراتيجية الطاقية والطاقه المتجدده بالمغرب:

تهدف الأستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم تبني مضامينها خلال المناظرة الأولى للطاقه المنعقدة بتاريخ٦ مارس ٢٠٠٩، أساسا إلى تأمين تزويد البلد بمختلف أنواع الطاقة وتعميم الوصول إليها بأثمنة مناسبة، وترشيد استعمالها معا لأخذ بعين الأعتبار الحفاظ على البيئة.
هذا ومن المتوقع في أفق سنة ٢٠٢٠ أن تبلغ القدرة الكهربائية الأضافية المنتجة من كافة المصادر الطاقية ٩,٢٤٦ ميغاواط، باستثمار إجمالي في مختلف المشاريع الكهربائية والنفطية يناهز ٢٠٠ مليار درهم، كمايتوقع أن تمثل الطاقات المتجددة ٤٢% من القوة الكهربائية المنجزة بالمغرب. (وزاره الأقتصاد والماليه، ٢٠١٥)

ومنذ إعطاء انطلاقة للأستراتيجية الطاقية الوطنية كانت المنجزات الرئيسية كما يلي:

١. تقوية العرض الكهربائي من خلال إنشاء ١,٤٠٠ ميغاواط كقدرة طاقية إضافية باستثمار إجمالي يصل إلى ١٤ مليار درهم.
٢. تنمية الطاقات الخضراء من خلال تفعيل البرامج التالية:

- **البرنامج المغربي للطاقة الشمسية:** الذي تتكلف بإنجازه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والذي سيمكن من إنتاج سنوي يبلغ ٤,٥٠٠ جيغاواط في الساعة في أفق سنة ٢٠٢٠، بمبلغ مالي يقدر ب ٩ مليار دولار، وقدعرفت سنة ٢٠١٤ مواصلة الأشغال والتجهيزات الخاصة بالشطر الأول للمركب الشمسي بورزازات "نور١"، وكذا إعلان المرحلة الأولى من طلب عروض الأشطر المتبقية منهذا المركب قصد بلوغ القدرة المبرمجة والتي تقدر ب ٥٠٠ ميغاواط .(مشروع قانون الماليه ،٢٠١٥)

- البرنامج المغربي المندمج للطاقة الريحية: الذي يهدف إلى بلوغ قدرة كهربائية تصل إلى ٢٠٠٠ ميغاواط في أفق سنة ٢٠٢٠ بتكلفة مالية تقدر ب ٣،٥ مليار دولار، وقد شهدت سنة ٢٠١٤ الأنتهاء من إعداد دفتر التحملات المتعلق بطلب العروض الخاص بتطوير وتصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة المركب الريحي المندمج بقدرة ٨٥٠ ميغاواط، وتجدر الأشارة الى أن سن القانون رقم١٣,٠٩ المتعلق بالطاقات المتجددة، مكن من إنشاء ثالث مركبات ريحية بقدرة إجمالية تعادل ٢٠٠ ميغاواط في كل من فمالواد والحومة وأخفنير وذلك من طرف شركات خاصة .(مشروع قانون الماليه، ٢٠١٥).

٣. تشجيع النجاعة الطاقية: عرفت سنة ٢٠١٤ إنجاز مشروع نموذج لإنارة العامة بالطاقة الشمسية بفاسو كذا مشاريع توضيح تقنيات النجاعة الطاقية في مجال البناء، كما تم توقيع اتفاقية الشراكة الخاصة بالتأهيل الطاقي للمساجد بتاريخ ٨ أبريل ٢٠١٤.

٤. تقنين قطاع الكهرباء: يستجيب مخطط التقنين المعتمد بعد الدراسة المنجزة في هذا الأطار، لاحتياجات تطور القطاع من جهه، وللأرادة الرامية للشروع في تحرير سوق الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة الموجهه للزبائن المستهلكين للتوتر العالي جداوالتوتر العالي من جهه أخرى، كما يعتزم هذا المخطط الفصل بين أنشطة الفاعل التاريخي للقطاع "المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب" على المستويين التنظيمي والمحاسبي وإحداث مدبر لشبكة نقل الكهرباء.

وستتميز سنة ٢٠١٦ أساسا بمواصلة العمليات والبرامج التالية:

- تقوية عرض الكهرباء: من خلال مواصلة أشغال بناء وتشغيل ماياهز ٤٧٠ ميغاواط من الطاقة الريحية و١٦٠ ميغاواط من الطاقة الشمسية و٨٨،٥ ميغاواط من الطاقة المولدة بالديزل وذلك بغلاف استثماري يصل إلى ١٤،٣ مليار دهم.
- البرنامج المغربي المندمج للطاقة الشمسية: فيإطار إنجاز مشروع "نور" بوزارات بقدرة ٥٠٠ ميغاواط، ستشهد سنة ٢٠١٦ تشغيل الشطر الأول من مركب الطاقة الشمسية "نور١" بقدرة ١٦٠ ميغاواط، وإطلاق طلبات العروض الخاصة بإنجاز الأشطر المتبقية "نور٢" و"نور٣" وكذا مباشرة عمليات التأهيل القبلي لأنجاز المحطة الفوطو ضوئيه لهذا المركب؛

- البرنامج المغربي للطاقة الريحية: ستعرف سنة ٢٠١٦تشغيل المحطة الريحية لإنتاج (١٥٠ ميغاواط) وكذا اختيار الشركاء المكلفين بتنفيذ المشروع الريحي المندمج بقدرة ٨٥٠ ميغاواط؛
- المشاريع الريحية للقطاع الخاص: ستشهد سنة ٢٠١٦ تشييد المحطة الريحية لجبل الخالدي بقدرة ١٢٠ ميغاواط وكذا تشغيل المحطات الصغرى الكهرومائية بقدرة إجمالية تصل إلى ٤٠ ميغاواط
- المخطط الوطني للنجاعة الطاقية: ستتميز سنة ٢٠١٦ خصوصا بتبني الحالات العامة للنجاعة الطاقية التي تم إطلاق الدراسة المتعلقة بها خلال سنة ٢٠١٣ وبتفعيل برنامج التأهيل الطاقي للمساجد وبتعميم التدقيق الطاقي وبإدماج النجاعة الطاقية على مستوى القطاع الصناعي وكذا قطاع النقل وتفعيل إجراءات خاصة بزبائن التوتر العالي جدا والتوتر العالي. (المملكه المغربيه، وزاره الاقتصاد والماليه ٢٠١٥)

الحوافز الضريبيه بالمغرب:

تحتل الضرائب المباشرة المرتبة الأولى في موارد ميزانية الدولة (٣٠،٥٨%)، تليه االضرائب غير المباشرة (٣٠،٢٤%)، ثم موارد القروض والهبات (٢٥،٤٣%)، ثم رسوم التسجيل (٥،٥٦%)، ثم عائدات مؤسسات الأحتكار (٣،٥٦%)، ثم الرسوم الجمركية (٢،٧١%)، (المملكه المغربيه، وزاره الأقتصاد والماليه ٢٠١٥)

وهذا يدعونا الى التعرف على المنظومة الجبائية المحلية بالمغرب، وغني عن البيان أن النظام الجبائي المحلي يقصد به مجموعة الضرائب (ضرائب الدولة الثلاثه هى: الضريبة على الشركات، الضريبة على الدخل، الضريبة على القيمة المضافة) والرسوم المستحقة لفائدة الجماعات المحلية وهيآتها، بطريقة مباشرة أوغير مباشرة، أي تلك التي يرجع حق استخلاصها للجماعات الترابية بواسطة إداراتها الجبائية مباشرة من بلدنا لملزمين بأدائها، أو تلك المحولة لفائدتها من طرف الدولة . وإذا كانت الضريبة اقتطاعا نقديا جبريا نهائيا يتحملها لملزم بأداء الضريبة وفقا لمقدرته التكليفية، مساهمة في الأعباء العامة، وذلك وفقا لنص الفصل ٣٩ من

دستور ٢٠١١، فإن الرسم يعتبر بمثابة اقتطاع نقدي بواسطة الدولة أو الهيآت المحلية يدفعه جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه.

ويعتبر القلب النابض للجبايات المحلية القانون رقم ٤٧,٠٦، الذي يتضمن مختلف الرسوم المستحقة لفائدة الجماعات الحضرية والقروية، والبالغ عددها إحدى عشر رسما، نصت عليها المادة ٢ من هذا القانون إلى جانب ستة رسوم أخرى خصصت لكل من العمالات والأقاليم والجهات، أي ما مجموعه سبعة عشر رسما . وأيضا القانون رقم ٣٩,٠٧ المتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية.(يونسمليح، ٢٠١٥)

للترويج لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة أصدرت المغرب القانون رقم ٣٢ – ٣٩ لعام ١٩٩٤ والذي ينص علي إعفاء معدات الطاقة المتجددة المستوردة وقطع غيارها من الرسوم والضرائب.

إجراءات البحث

ولما كان الانتقال نحو اقتصاد أخضر منخفض الكربون يمثل هدفا أستيراتيجيا للمملكه المغربيه لذا تم اختيارها كمجتمع للدراسه، وكانت عينه الدراسه المستخدمه: عباره عن بيانات خاصه بالضرائب والتصنيع الأخضر والطاقه المتجدده لدولة المغرب، تم تجميعها من إحصاءات البنك الدولى ووكاله الطاقه الدوليه وذلك عن الفتره من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٤، وكانت الأدوات المستخدمه فى هذه الدراسههى بعض الأساليب الأحصائيه مثل: معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، وتحليل الانحدار المتعدد بطريقة الأنحدار التدريجى stepwise regression .

نتائج الدراسه

اختبار صحة فروض الدراسة: اختبار صحة الفرض الأول:لا توجد علاقه معنويه بين الحوافز الضريبيه وتنميه التصنيع الأخضر بالمغرب .

متغيرات الدراسة

	الرمز	المتغير
أنبعاثات CO2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء(% من أجمالى أحتراق الوقود)	Y1	التابع
القيمه المضافه للصناعات التحويليه (% من الناتج المحلى الأجمالى)	Y2	التابع
القيمه المضافه للصناعات التحويليه (بالاسعار الثابته للدولار الامريكى لعام ٢٠١٠)	Y3	التابع
إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى	X1	مستقل
إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه	X2	مستقل
الضرائب على السلع والخدمات(% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)	X3	مستقل
الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه	X4	مستقل

جدول(١): يوضح معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

	X1	X2	X3	X4
Y1	٠,٧٧٨**	٠,٦١٤-*	٠,٧٠٩*	٠,٨٤٣-**
Y2	٠,٨١٣**	٠,٧٩٤-**	٠,٧٩٥**	٠,٧٣٨-**
Y3	٠,٧٠٩*	٠,٨٩٤**	٠,٨٦١**	٠,٩٥١**

يتضح من بيانات الجدول السابق:

١. وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين انبعاثات CO2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء وكلا من إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى والضرائب على السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (٠,٧٧٨، ٠,٧٠٩) عند مستوى دلالة ٠,٠١، ٠,٠٥ .

٢. وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائيا بين انبعاثات CO2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء وكلا من إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (-٠,٦١٤، -٠,٨٤٣) عند مستوى دلالة ٠,٠٥، ٠,٠١ .

٣. وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين القيمه المضافه للصناعات التحويليه (% من الناتج المحلى الأجمالى) وكلا من إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى

والضرائب على السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (٠,٨١٣، ٠,٧٩٥) عند مستوى دلالة ٠,٠١ .

٤. وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائيا بين القيمه المضافه للصناعات التحويليه (% من الناتج المحلى الأجمالى) وكلا من إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على الترتيب(-٠,٧٩٤، -٠,٧٣٨) عند مستوى دلالة ٠,٠١ .

٥. وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين القيمه المضافه للصناعات التحويليه (بالاسعار الثابته للدولار الامريكى لعام ٢٠١٠) وكلا من إيرادات الضرائب %من الناتج المحلى الأجمالى وإيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه والخدمات) والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه، حيث تراوحت قيم معامل الارتباط بين (٠,٧٠٩، ٠,٩٥١) عند مستوى دلالة ٠,٠٥، ٠,٠١.

ومن خلال النتائج السابقة تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الانحدار التدريجي لمعرفة اثر المتغيرات المستقلة وايهم اكثر تأثير على المتغير التابع.

أولا: أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (انبعاثات CO_2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء (% من أجمالى أحتراق الوقود):

جدول(٢): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	١٤,٦٣٦	٧,٩٨٠	٠,٠٠٠	٠,٩١٤	٠,٨٣٥	٠,٧٩٤	٢٠,٢٣٨	٠,٠٠١
X4	-٠,٠٣١	٤,٠١٧	٠,٠٠٤					
X3	٠,٢٣٧	٢,٤٥٣	٠,٠٤٠					

يتضح من النتائج السابقة أن المتغير الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه والمتغير الضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات) يؤثرا على أنبعاثات CO_2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء (% من أجمالى

أحتراق الوقود) بنسبة ٧٩,٤% وان التغير في أنبعاثات CO2 من الصناعات التحويليه وأعمال البناء (% من أجمالى أحتراق الوقود) بمقدار الوحدة يسببه التغير في الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه بمقدار -٠,٠٣١ وبمقدار ٠,٢٣٧ للضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)

+0.237X3Y1= 14.636- 0.031X4

ثانياً: اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرالتابع (القيمه المضافه للصناعات التحويليه (% من الناتج المحلى الأجمالى):

جدول(٣): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	٢٧,١٥٧	١١,٨٥١	٠,٠٠٠	٠,٨١٣	٠,٦٦٠	٠,٦٢٣	١٧,٥٠٢	٠,٠٠٠
X1	٠,٤١٨	٤,١٨٤	٠,٠٠٢					

ومن النتائج السابقة يتضح ان إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى تؤثر على القيمه المضافه للصناعات التحويليه (% من الناتج المحلى الأجمالى) بنسبة ٦٢,٣% وان التغير في القيمه المضافه للصناعات التحويليه (% من الناتج المحلى الأجمالى) بمقدار الوحدة يسببه التغير في إيرادات الضرائب% من الناتج المحلى الأجمالى بمقدار ٠,٤١٨

Y2 = 27.157+ 0.418 X1

ثالثاً: اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرالتابع القيمه المضافه للصناعات التحويليه (بالاسعار الثابته للدولار الامريكى لعام ٢٠١٠)

جدول(٤): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	٧,٧٨٥	١١,١٥٩	٠,٠٠٠	٠,٩٥١	٠,٩٠٥	٠,٨٩٥	٨٥,٩٤	٠,٠٠٠
X4	٠,٠٧٤	٩,٢٧١	٠,٠٠٠٠					

ومن النتائج السابقة يتضح ان الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه يؤثر على القيمه المضافه للصناعات التحويليه (بالاسعار الثابته للدولار الامريكى لعام ٢٠١٠) بنسبة ٨٩,٥% وأن التغير في القيمه المضافه للصناعات التحويليه (بالاسعار الثابته للدولار الامريكى لعام ٢٠١٠) بمقدار الوحدة يسببه التغير في الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه بمقدار ٠,٠٧٤

$$Y3 = 7.785+0.074\ X4$$

اختبار صحة الفرض الثاني: لاتوجد علاقه معنويه بين الحوافز الضريبيه وتنميه الطاقه المتجدده بالمغرب:

متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	
Y4	التابع	حصه الصناعه فى أجمالى الأستهلاك النهائى للطاقه (%)
Y5	التابع	أنبعاثات CO2 / الناتج المحلى الأجمالى (Kg co2 / US $ 2010)
Y6	التابع	أجمالى الأنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (Mtoe)
Y7	التابع	حصه مصادر الطاقه المتجدده فى أجملى أنتاج الطاقه (%)
X1	مستقل	إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى
X2	مستقل	إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه
X3	مستقل	الضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)
X4	مستقل	الضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه

جدول(٥): يوضح معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

	X1	X2	X3	X4
Y4	**٠,٨٢٩	*٠,٦٦٣–	**٠,٨٥٨	*٠,٧٢٩–
Y5	**٠,٨٨٦	**٠,٨٠٠–	**٠,٨٢٠	**٠,٨٢٠–
Y6	**٠,٨١١	**٠,٩٧٣–	*٠,٦٥٩	**٠,٩٦٥–
Y7	**٠,٩٣٤	*٠,٧٢٧–	**٠,٨٨١	**٠,٧٦١–

يتضح من بيانات الجدول السابق:

- وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين حصه الصناعه فى أجمالى الأستهلاك النهائى للطاقه وكلا من إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى والضرائب على

السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط على الترتيب (٠,٨٢٩، ٠,٨٥٨) عند مستوى دلالة ٠,٠١ .

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائيا بين حصه الصناعه فى أجمالى الأستهلاك النهائى للطاقه وكلا من إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (-٠,٦٦٣، -٠,٧٢٩) عند مستوى دلالة ٠,٠٥ .
- وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين انبعاثات **CO2** / الناتج المحلى الأجمالى (**Kg co2 / US $ 2010**)وكلا من إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى والضرائب على السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (٠,٨٨٦، ٠,٨٢٠) عند مستوى دلالة ٠,٠١ .
- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائيا بين انبعاثات **CO2** / الناتج المحلى الأجمالى (**Kg co2 / US $ 2010**) وكلا من إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه حيث بلغت قيمة معامـــل الارتباط عـــلى الترتيب (-٠,٨٠٠، -٠,٨٢٠) عند مستوى دلالة ٠,٠١ .
- وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين أجمالى الإنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (**Mtoe**) وكلا من إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى والضرائب على السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (٠,٨١١، ٠,٦٥٩) عند مستوى دلالة ٠,٠١ و٠,٠٥ .
- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائيا بين أجمالى الأنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (**Mtoe**) وكلا من إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه حيث بلغت قيمة معامل الارتبـــاط على الترتيب (-٠,٩٧٣، -٠,٩٦٥)عند مستوى دلالة ٠,٠١ .

- وجود علاقة ارتباط طردية دالة احصائيا بين حصه مصادر الطاقه المتجدده فى أجمالى أنتاج الطاقه (%) وكلا من إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى والضرائب على السلع والخدمات (نسبة من القيمه المضافه للصناعه والخدمات)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (٠,٩٣٤، ٠,٨٨١) عند مستوى دلالة ٠,٠١.
- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة احصائيا بين حصه مصادر الطاقه المتجدده فى أجمالى أنتاج الطاقه (%) وكلا من إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه والضرائب على السلع والخدمات بالوحده النقديه المحليه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط عل الترتيب (– ٠,٧٢٧ –٠,٧٦١)عند مستوى دلالة ٠,٠٥ و ٠,٠١ .

ومن خلال النتائج السابقة تم اجراء تحليل الانحدار المتعدد بطريقة الانحدار التدريجي لمعرفة اثر المتغيرات المستقلة وايهم اكثر تأثير على المتغير التابع.

أولاً: أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع حصه الصناعه فى إجمالى الأستهلاك النهائى للطاقه (%)

جدول(٦): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	١٥,٠٩٩	٦,٩٦٢	٠,٠٠٠	٠,٨٥٨	٠,٧٣٦	٠,٧٠٧	٢٥,١١	٠,٠٠٠
X3	٠,٧٢٣	٥,٠١١	٠,٠٠٠					

يتضح من النتائج السابقة ان الضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات) يؤثر على حصه الصناعه فى أجمالى الأستهلاك النهائى للطاقه (%) بنسبة ٧٠,٧% وان التغير في حصه الصناعه فى أجمالى الأستهلاك النهائى للطاقه (%) بمقدار الوحدة يسببه التغير في الضرائب على السلع والخدمات (% من القيمه المضافه للصناعه والخدمات) بمقدار ٠,٧٢٣ .

Y4= 15.099+ 0.723 X3

ثانياً: أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرالتابع انبعاثات CO2 / الناتج المحلى الأجمالى (US $ 2010 / Kg co2):

جدول(٧): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	٠,٣٣٩	١١,٩٣٦	٠,٨٢٠	٠,٨٨٦	٠,٧٨٥	٠,٧٦١	٣٢,٨٣	٠,٠٠٠
X1	٠,٠٠٧	٥,٧٣٠	٠,٠٠٠					

يتضح من النتائج السابقة أن ايرادات الضرائب %من الناتج المحلي الاجمالي) يؤثر على انبعاثات CO2 / الناتج المحلى الأجمالى (Kg co2 / US $ 2010) بنسبة ٣٢,٨٣% وان التغير في أن انبعاثات CO2 / الناتج المحلى الأجمالى (Kg co2 / US $ 2010) بمقدار الوحدة يسببه التغير في ايرادات الضرائب % من الناتج المحلي الاجمالي) بمقدار ٠,٠٠٧ .

Y5 = 0.339 +0.007 X1

ثالثاً: اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرالتابع أجمالى الأنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (Mtoe):

جدول(٨): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	٣,١٦٦	٣١,٦٠٧	٠,٠٠٠	٠,٩٧٣	٠,٩٤٧	٠,٩٤٢	١٦١,٩٥	٠,٠٠٠
X2	– ٠,٠٠٨	١٢,٧٢٦	٠,٠٠٠					

يتضح من النتائج السابقة ان إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه يؤثرا على أجمالى الأنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (Mtoe) بنسبة ٩٤,٢% وأن التغير في أجمالى الأنتاج من مصادر الطاقه المتجدده – مليون طن مكافئ نفط (Mtoe) بمقدار الوحدة يسببه التغير في إيرادات الضرائب بالوحده النقديه المحليه بمقدار– ٠,٠٠٨.

Y6 = 3.166−0.008 X2

رابعاً: اثر المتغيرات المستقلة على المتغيرالتابع حصه مصادر الطاقه المتجدده فى أجمالى أنتاج الطاقه (%) :

جدول(٩): يوضح نتائج تحليل الانحدار

المتغير	المعلمة β	قيمة ت "t"	مستوى الدلالة "P"	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التخديد المصحح	قيمة "ف" F	مستوى الدلالة "P"
الثابت	٨٣,١٢١	٤٧,١٠٤	٠,٠٠٠	٠,٩٣٤	٠,٨٧٢	٠,٨٥٨	٦١,٤٣٤	٠,٠٠٠
X1	٠,٦٠٣	٧,٨٣٨	٠,٠٠٠					

يتضح من النتائج السابقة ان إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى يؤثرا على حصه مصادر الطاقه المتجدده فى أجمالى أنتاج الطاقه (%) بنسبة ٨٥,٨% وأن التغير فيه بمقدار الوحدة يسببه التغير في إيرادات الضرائب % من الناتج المحلى الأجمالى بمقدار ٠,٦٠٣

$$Y7 = 83.121+0.603x1$$

التوصيات

- وضع نظام ضريبي بيئي عادل ومحفز للإستثمار في تكنولوجيات الإنتاج النظيف ومشاريع الحد من تلوث البيئة واقتصاد الطاقة.
- نظرا لمحدوديه الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار فى المجال البيئي يمكن استدراكها عن طريق التوسع فى حوافز أستثنائيه تكون أكثر فعاليه فى هذا المجال مما يساعد فى نجاح الأنشطه والمشاريع المرتبطه بالحد من التلوث وحمايه البيئة مثل: اعتماد الأهلاك الإستثنائي بالنسبه لمعدات وتجهيزات مكافحه التلوث، وفرض ضريبه على أرباح الشركات بمعدل منخفض بالنسبه للمؤسسات التى تقدم خدمات بيئيه او التى تقوم باستثمار جزء من أرباحها فى المجال البيئي.
- لابد من دراسة الحوافز الضريبية لاسيما الاعفاءات منها قبل منحها ويفضل منح الاعفاءات وبقية الحوافز حسب نوع الصناعة والنشاط الاقتصادي ونوع الطاقه المستخدمه لتنمية القطاعات المطلوب ودعمها تماشياً مع حاجة البلد نحو الأنتقال الى اقتصاد أخضر

وتتمثل هذه الأعفاءات فى: الأعفاء من ضريبه القيمه المضافه وكذلك الأعفاء من الرسوم الجمركيه أو فرضها بمعدل منخفض فيما يخص اقتناء آلات ومعدات تدوير النفايات والحد من التلوث، ومعدات الطاقه المتجدده، والمعدات الموفره للطاقه

- وضع نموذجا قتصادي جديد يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويضمن أعلى مستوى من الأنسجام الأجتماعي، وذلك عبر إعداد استراتيجية شاملة لتطوير الأقتصاد الأخضر بالمغرب، تدمج مختلف الأستراتيجيات والبرامج القطاعية، مع الحرص على تنزيلها عمليا على الصعيد التنموي، ودمج الخصوصيات والأمكانيات المحلية، وتوجيه الأستثمارات نحو المجالات التي تساعد على التحويل الأيكولوجي للقطاعات الأقتصادية الأساسية، والرفع من النجاعة المائية والطاقية، وإنتاج الطاقات المتجددة ذات القدرات الصغيرة والمتوسطة .
- ضرورة وضع نظام دقيق للمعلومات الأحصائية تفرضها الحاجة الملحة لأحداث آلية معلوماتية لتجميع ومعالجة المعطيات التي تغطي مختلف وحدات التنظيم الأداري للدوله، والتى تشكل آلية ضرورية في اتخاذ القرار، وبروز فعال في مجال التنمية، ضمن ديناميكية اقتصاد المعرفة من خلال الأعتماد على التكنولوجيات الجديدة للأعلام والاتصال.

مقترحات

دراسة أثر فرض ضريبه الكربون في توجيه السلوك البيئيللمؤسسات الاقتصادية فى ج .م.ع– تحليل دور الضرائب البيئيه فى تنميه قطاع الصناعات التحويليه بجمهوريه مصر العربيه.

المراجع

الأمم المتحده(٢٠١٢): " اللجنه الأقتصاديه لأفريقيا – مكتب شمال افريقيا " الأقتصاد الأخضر فى المغرب – هدف أستيراتيجي يستدعى تحفيز الشراكات وتحسين أتساق السياسات والمبادرات .

الأمم المتحده(٢٠١١): الأقتصاد الأخضر فى سياق التنميه المستدامه والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات فى المنطقه العربيه، اللجنه الأقتصاديه والأجتماعيه لغربى آسيا (الأسكوا)، ص ١٨ .

أميرة حسب الله محمد(٢٠٠٥): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة، الدار الجامعية، مصر، ص٢٥.

شكيب بنموسى: " الاقتصاد الأخضر في المغرب " ، مجلة البيئه والتنميه ، سبتمبر ٢٠١٢ عدد ١٧٤

محمد عبد القادر الفقى(٢٠١٤): " الأقتصاد الأخضر – سلسلة البيئه البحريه " المنظمه الأقليميه لحماية البيئه البحريه " العدد (٤) ،ص ٥– ٦ .

المملكه المغربيه – وزاره الأقتصاد والماليه(٢٠١٥): " مشروع قانون الماليه "، ص ٤٣: ٤٥

نجاة النيش(٢٠١١): الطاقة والبيئة والتنمية المستديمة:آفاق ومستجدات " المعهد العربى للتخطيط، الكويت .

هدى فوزي عبد العال(٢٠١٤): " إطار مقترح للحوافز الضريبيه فى المنشأت الصناعيه التى تلتزم بالمعايير البيئيه " دراسة ماجستير مقدمه لمعهد الدراسات والبحوث البيئيه، جامعه عين شمس

IEA statistics (2011): CO2 emissions from fuel combustion. International Energy Agency (IEA)

Supersberger N, Fuhrer L.(2011): Integration of renewable energies and nuclear power into North African energy systems: an analysis of energy import and export effects، Energy Policy,39:4458-65

Ministry of Energy, Mines, Water and Environment (MEMEE) (2011): La Strategie Energetique Nationale Bilan d' etape.

Schilling J, Freier KP, Hertige E, Scheffrana J. (2012): Climate change, vulnerabilityandadaptation in North Africa with focus on Morocco, agriculture. Ecosyst Environ ;156:12-26.

T.kousksou *et al*. (2015): ,"Morocco 's Strategy for energy security and low Carbon growth ", University of British Columbia-Canada.

Erin Elizabeth Troland (2015):, " Essays On Public Spending and Taxation in Developing Countries " ,UNIVERSITY OF CALIFORNIA , SAN DIEGO .

Ciolkosz Daniel (2016): Penn State College Of Agricultural Sciences.

THE ROLE OF TAX INCENTIVES IN THE DEVELOPMENT OF THE GREEN ECONOMY IN MOROCCO – ANALYTICAL STUDY

[1]

Mandour, A. F.[(1)]; El Said, Iman[(2)] and Shahin, Samar, S. M.[(3)]
1) Faculty of Commerce, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Tax Authority of Egypt

ABSTRACT

With the increasing pressures on the environment as a result of the various commitments and activities that serve the economy, especially in the major industrial countries ... The concept of the green economy is beginning to emerge, and if we look at Morocco as a model for its poor and developing countries, it faces a large number of huge challenges. Poverty reduction, additional job creation, resource efficiency and energy security, low-carbon strategies for industrial development.

The study aimed to highlight the role of taxes (because of its incentives both positive and negative) in the development of the green manufacturing and renewable energy sector in Morocco. The researcher used the analytical descriptive method and the appropriate statistical tests to test the validity of hypotheses and to answer the study questions

The results are as follows:

- Taxes on goods and services in the local monetary unit and taxes on goods and services (% of value added for industry and services) affect the emissions of CO2 from the manufacturing and construction industries (% of total fuel combustion) by 79.4%.
- Taxes on goods and services (% of value added for industry and services) affect the share of industry in total final consumption of energy (%) by 70.7%.

- Tax revenues in the local monetary unit affect the total production of renewable energy sources - million tons of oil equivalent (Mtoe) by 94.2%.

In light of this, the study concluded several recommendations, the most important of which are: the inclusion of environmental and social costs within the price of the product or service by tax, fee or fine or through cheaper negotiable schemes.

Key words: Morocco's green economy - Renewable energy in Morocco - Tax incentives in Morocco